مناطق المدن الموحدة للبانتو » ، و« قانون تعديل تشريعات البانتو » . وتسيطر السلطات سيطرة شديدة على مغادرة المناطق الافريقية ، المفردة للسود ، ودخولها . ولا يستطيع الافريقيون السفر او الاقامة في المناطق البيضاء (اكثر من ثلاثة ارباع البلاد) الا اذا استطاعوا ان يثبتوا سببا رسميا لذلك . ويجب ان يتم هذا بواسطة وثائق سفر رسمية .

وفي اسرائيل تفرض مثل هذه القيود على العرب الفلسطينيين . منذ خلق دولة اسرائيل في ١٩٤٨ ، عاش اكثر من ٨٠٪ من عرب فلسطين ، لفترة من الوقت على الاقل ، تحت الحكم العسكري . والقوانين التي تحكم هذه « المناطق العسكرية » هي قوانين حالة الطوارىء التي اصدرها الانتداب البريطاني في فلسطين عام ١٩٤٥ . وسنت اسرائيل في ١٩٤٩ قوانين اضافية : «قوانين مناطق الامن». وتعطي مواد هذا القانون الحاكم العسكري حقوقا شبه دكتاتورية لا في تقييد حرية الحركة فحسب بل في تقييد جميع الحريات المدنية . وليس ثمة ملاذ للسكان الوطنيين غير السلطات العسكرية — الادارية العليا . وقد طبقت هذه القوانين وهذا الحكم العسكري في المناطق التي فيها اعظم كثافة سكانية للعرب : الجليل ، النقب ، و « منطقة المثلث » في المنطقة الوسطى من البلاد . ودام هذا الحكم العسكري من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٦ ، عندما اعيد الى سيطرة الشرطة . وخلال حرب ١٩٦٧ ومنذ ذلك الحين اعيد فرض الحكم العسكري في هذه المناطق ، كما في منطقة الضفة الغربية . ولم يكن هذا الحكم مطبقا قرب الحدود الاسرائيلية فحسب ، بل ايضا في المناطق البعيدة عن الحدود . وكان الخروج من هذه « المناطق المغلقة »والدخول اليها يتم بواسطة جوازات مرور عسكرية بالنسبة الى السكان الوطنيين . ويتوسع صبري جريس في شرح نظام السيطرة هذا الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية ضد السكان الوطنيين . وينبغي تجديد هذه الجوازات دوريا في اجراء متعب ، مستهلك للوقت ، واذا حرم العربي هذا الجواز لا يمكنه الرجوع الى احد . وكثيرا ما كانت تمنع اذونات السفر بغية منع العرب من التنافس مع الاسرائيليين على العمل ، خصوصا في المدن (د. بيرتز ، ١٩٥) .

في ١٩٤٨ ارغم العرب الذين ظلوا في مناطق المدن على الانتقال الى مناطق معينة مخصصة لهم، مع التخلي على ممتلكاتهم . هذا الوضع الشبيه بالغيتو القسري ادى الى عزل عرقي للاقلية العربية المخلوقة حديثا . وبرزت هذه العملية الى جانب نظام الحكم العسكري كأساس للعزل العرقي الاجتماعي للعرب .

وكما هي الحال في جنوب افريقيا هناك ، بالطبع، عدد رمزي من السكان الوطنيين في وظائف رسمية وتأسيسية معينة ، ولكن هؤلاء وطنيون «مأمونون» و « مخلصون » . ويلاحظ لاندو ، وهو استاذ جامعي اسرائيلي يكتب عن العرب في اسرائيل بصورة مؤاتية : « كان معظم المرشحين (العرب الذين يزكيهم حزب المباي) ... من الطبقات العليا للاعيان المحليين والمتعاونين بصورة وثيقة مع الحكومة الاسرائيلية والمباي » (لاندو ، ص ١١٣) . كما ان الاعضاء العرب في البرلمان الاسرائيلي « في حالات كثيرة ... يتوقعون على الارجح موافقة المباي مقدما على الاسس العامة لخطبهم على الاقل » (لاندو ، ص ١٩٥ — ١٩٦). وتذمر احد هؤلاء المتعاونين « من ان المتحالفين العرب في ائتلاف الرصف لا يستشارون ابدا ، مع انهم يؤمرون حول كيفية التصويت » (استشهد به لاندو ، ص ١٧٩) .

هذا النمط لتشجيع ودعم القيادة الوطنية المحافظة والمتعاونة لا يختلف عن النمط الجنوب افريقي لدعم الزعماء القبليين الافريقيين السود .

واخيرا فان السيطرة السياسية والاجتماعية على السكان الوطنيين هي ضرورية للاستغلال الاقتصادي لهؤلاء القوم . فالسكان الوطنيون في كل من جنوب افريقيا واسرائيل متركزون في فئات العمل الدنيا : الاعمال الحقيرة ، وغير الماهرة ، وشبه الماهرة . وهذه القيود هي اما موضع ممارسة او احيانا يوفرها القانون . وبالفعل ، لا يدفع للسكان الوطنيين في اسرائيل غير جزء مما يكسبه المستوطنون لنفس العمل (صبري جريس ، استنادا الى مناقشات برلمانية ، انظر ايضا ب. بوراك ، ١٩ ، و أ. كوهن ، ١٩٦٤) . ويمارس هنا ايضا النمط المعتاد لكون العربي اخر من يستخدم واول من يصرف من عمله .